



سوريون من مجتمع الميم يحملون لافتات في اسطنبول خلال أحداث الفخر الممنوعة في عام ٢٠١٥. العبارات العربية المكتوبة على اللافتات "أنا عربي، أنا مثلي"، و "نحن موجودون تقبلوا الفكرة". الصورة مأخوذة بإذن من برادلي سيكر.

مجتمع الميم في سوريا:

دراسات في برامج الدعم الإقليمية

المحتويات:

ملخص تنفيذي	3
مقدمة	3
النتائج الرئيسية	4
التوصيات	4
حقوق مجتمع الميم في السياق العالمي: التقدم والتحديات	5
6 مفعودة في المعركة: استجابة المساعدات لمجتمع الميم بقيادة المانحين	6
6 المال هو مقياس كل شيء في أعمال المساعدات	6
السياق الاستبدادي: تمكين مجتمع الميم و فضاء المجتمع المدني	7
نقاط الانطلاق البرنامجية	7
8 التوعية والمناصرة	8
8 بناء القدرات	8
9 الحماية والسلامة	9
10 التثقيف الصحي والتثقيف في مجال التوجه الجنسي والهوية الجندرية	10
دراسات حالة	10
10 الانتشار العابر للحدود الوطنية: دور التماسك الإقليمي والإغاثة الخارجية	10
11 تونس	11
12 لبنان	12
15 كوسوفو	15
15 تركيا	15

ملخص تنفيذي

فإحراز تقدم مستدام لمجتمع الميم السوري يشكل تحدياً جسيماً ولن يتحقق في دورة مشروع واحد، بل على المدى الطويل. وسيطلب تكيفاً حذراً ودعماً للمجتمع المحلي حيثما أمكن، فضلاً عن مناصرة حقوق أفراد مجتمع الميم.

يستخدم هذا التقرير دراسات حالة إقليمية لتحديد الفرص المتاحة لتنفيذ البرامج ونقاط الانطلاق لتمكين ودعم أفراد مجتمع الميم السوريين. ويخلص التقرير إلى أن قصور تركيز المانحين يتشابه مع قضايا أخرى مهمة مثل الحماية والقبول المجتمعي والقضايا القانونية والوصمة الاجتماعية مما يزيد من تعقيد عملية تنفيذ برامج حساسة لهموم مجتمع الميم. يرى التقرير أن من ضمن المقاربات التي يمكن انتهاجها في الأمد القريب لمساعدة أفراد مجتمع الميم السوريين مثل: بناء القدرات ودعم المنظمات المحلية والإقليمية، وتدابير تحسين السلامة والحماية، والتركيز على الثقافة الجنسية والصحة والثقافة المتعلقة بال توجه الجنسي والهوية الجندرية (SOGI). أما على المدى الطويل، فمن المهم أيضاً التركيز على المناصرة والتوعية. يجب تنفيذ هذه الخطوات كلها قدر الإمكان بروح التوطين، ويجب أن يكون مبدأ عدم الإضرار مرشداً لكافة الأنشطة.

مقدمة

منذ منتصف عام 2021، رسخت الاستجابة للأزمة السورية اهتماماً متزايداً بجدوى دعم المشاريع الحساسة لمجتمع الميم. واستجابة لتزايد بروز الجوانب المتعلقة بمجتمع الميم للأزمة الإنسانية في سوريا، عثر كثير من المانحين عن رغبتهم بالتفكير في تنفيذ أنشطة كهذه، ولكنهم استصعبوا وضع هذه الرغبة في حيز التنفيذ. وبالطبع فقد قُيم كثير من صناعات القرار الظروف المفروضة داخل سوريا وفي كبرى الدول المضيفة للاجئين وخلصوا إلى أن هذه المشاريع، وعلى الرغم من أنها كانت مهمة لوقت طويل وتستحق بالتالي مزيداً من الاهتمام، إلا أنها غير عملية وبالغ التعقيد بل وحتى خطيرة على الشركاء والمستفيدين على حد سواء. فالحكومة السورية تُجرّم المثلية في الواقع، ووجود ضوابط صارمة على الفضاء المدني في سوريا يعني أن المناصرة العلنية لحقوق مجتمع الميم تنطوي على مخاطرة حقيقية بالفعل على أصحاب الحملات والمنفذين والمستفيدين. لذا فإن الجهات الفاعلة في مجال المساعدات تواجه تحدياً في تحديد أنشطة إغاثية واقعية ولكن في نفس الوقت تُحسّن الظروف المادية لمجتمع الميم السوري.

يطرح هذا التقرير خطوات عملية أولية لسد هذه الفجوات. وهو يعتمد على تقييمنا السابق لتجارب مجتمع الميم مع الصراع في سوريا (راجع: [مجتمع الميم في سوريا: التجارب والتحديات وأولويات قطاع المساعدات](#)) ويستخلص الدروس المستفادة من السياقات الإقليمية لاستكشاف نقاط الانطلاق لتنفيذ مشاريع حساسة لمجتمع الميم في سوريا، وفي الدول المضيفة للاجئين، وفي الإقليم بصورة أعم. فإحراز تقدم مستدام لمجتمع الميم السوري يشكل تحدياً جسيماً ولن يتحقق في دورة مشروع واحد، بل على المدى الطويل. وسيطلب تكيفاً حذراً ودعماً للمجتمع المحلي حيثما أمكن، فضلاً عن مناصرة حقوق أفراد مجتمع الميم.

النتائج الرئيسية

- إن تمكين أفراد مجتمع الميم السوريين طموح طويل الأمد يتطلب التغلب على العداء الاجتماعي والحكومي، ومناصرة قوية، وبرامج ملموسة، حيثما أمكن.
- إن المواقف تجاه أفراد مجتمع الميم في سوريا تنعكس على أمثالهم في المنطقة عموماً وتؤثر عليهم؛ وقلماً تناولت برامج المساعدات هذه المخاوف. وقد انخفضت الأولوية التي يوليها المانحون لدعم مجتمع الميم انخفاضاً كبيراً، وهذه حقيقة تتجلى في نقص الدعم المالي، إذ إن نسبة 1.3% فقط من الدعم التنموي العالمي وتمويل المؤسسات الخاصة الذي يتصدى لهموم مجتمع الميم مخصصة لإقليم المينا (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، وهذا يعني أن الفئات الأكثر ضعفاً هي الأقل استفادة.
- تُعد المبادرات المتعلقة بمجتمع الميم جزءاً أساسياً من المجتمع المدني الأوسع في سوريا. وتوضح التجارب في سياقات مشابهة أن من أسباب نجاح هذه المبادرات وجود فضاء مجتمع مدني أصلاً. لذلك فإن دعم برامج مجتمع الميم يعزز المجتمع المدني ككل، فيمكن السعي لتحقيق هاتين الغايتين بصورة متضافرة.
- إن أي تقدم أحرزه ناشطو مجتمع الميم في الإقليم كان نتيجة لشراكات ضمن إطار أوسع لحقوق الإنسان. وحتى تاريخ اليوم فإن النجاحات ما هي إلا تحسنات جزئية ولا زالت التغييرات الشاملة اللازمة لحماية حقوق مجتمع الميم بعيدة المنال.
- هناك غالباً توتر في تنفيذ برامج المساعدات ما بين تعميم قضية ما من جهة وتوجيه التركيز إلى المجتمعات المتأثرة والمستفيدين من جهة أخرى. وكلا النهجين ضروريان لضمان عدم تهميش مجتمعات الميم ضمن استجابة المساعدات في نطاقها الأوسع وضمان مواجهة مكامن ضعف هذه المجتمعات واحتياجاتها الخاصة.

التوصيات

- يجب أن تشمل استجابة المساعدات الحساسة لمجتمع الميم في سوريا نهجين منفصلين: المناصرة (على المدى الطويل) والمساعدة المباشرة (على المدى القصير)، والتي تشمل تمويلًا موجهًا للمشاريع والمنظمات المخصصة لمجتمع الميم.
- في ضوء صعوبات حرية وصول المساعدات في سوريا نفسها، يمكن تحقيق فرص أكبر للوصول إلى مجتمع الميم السوري وتمكينه من خلال التركيز على بلدان أخرى في الإقليم، وبالأخص البلدان ذات المجتمع المدني النشط أو التي تؤوي أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين.
- يمكن أن تتيح الشراكات بين مجموعات مجتمع الميم في بلدان الشمال العالمي نقاط انطلاق رئيسية لبناء القدرات والتدريب للأفراد والمجموعات في سوريا وإقليم المينا (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) من حيث المهنية والتنظيم والمناصرة. فتتمكين المنظمات المحلية من العمل يحسن من مراعاة السياق الإنساني لأنشطتها ويقلل من المخاطر بالنسبة للداعمين. وفي حين أن المانحين والشركاء محقون في تشكيكهم بتدريبات القدرات بعد مرور عقد من تنفيذ هذه الأنشطة، غير أنه من الضروري أن يدركوا أن القضايا المتعلقة بمجتمع الميم لم تستفد من هذه البرامج فيما سبق.
- تشمل نقاط الانطلاق البرنامجية الرئيسية مبادرات رفع الوعي والمناصرة من خلال أطر المساعدات الموجودة مسبقاً ومن خلال الإعلام، فضلاً عن بناء القدرات والحماية والأمان والرعاية الصحية.
- والأهم من كل ذلك، فمن الضرورة بمكان عدم إلحاق أي ضرر، فيجب تنفيذ البرامج بفهم للاعتبارات الرئيسية في السياق، والأطر الشاملة لمراعاة ظروف النزاع، وبالحوار مع أفراد وجماعات مجتمع الميم على الأرض.



التعليق: علم قوس قزح يرفرف فوق مار مخايل في شرق بيروت. مصدر الصورة: ويكيميديا Wikimedia.

حقوق مجتمع الميم في السياق العالمي: التقدم والتحديات

تتفاوت التحديات البارزة التي تواجه مناصري الميم بحسب السياق، وبالتالي يجب تكييف المناصرة تبعاً لذلك. ففي مناطق كأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، كان تركيز المناصرين مُنصباً على توسيع دائرة القبول الاجتماعي والمساواة في الزواج وعدم التمييز في التوظيف، في حين كان تركيز النشطاء في باقي العالم منصباً على شواغل أكثر جوهرية، وعلى وجه الخصوص كان منصباً على إبطال القوانين الفجّرة للمثلية

الجنسية.¹ أبطلت كثير من بلدان نصف الكرة الجنوبي في العقدتين الماضيتين القوانين المتعلقة بالسودومية "اللاواط" أو ألغت تجريم المثلية الجنسية.² وصادقت 96 من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2008 على إعلان من نوعه عن حقوق مجتمع الميم يُدين التمييز والعنف استناداً إلى التوجه الجنسي والهوية الجندرية. ولكن التطورات الإيجابية كهذه قد قابلتها موجة من القوانين التمييزية وحالات عنف استهدفت أفراداً من مجتمع الميم. وقد أعادت بعض البلدان تجريم المثلية الجنسية لتُصبح العلاقات المثلية محظورة في 72 بلداً.³ وحتى في البلدان التي لا تحظر العلاقات المثلية فإن المواقف الاجتماعية لا تزال تستثير العداء تجاه أفراد مجتمع الميم.⁴

وهذه التحديات تبرز بصورة أكثر حدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه الخصوص، حيث تحظر معظم البلدان في الإقليم العلاقات

1 Ashley Currier, "Out in Africa". University of Minnesota Press (2012): <https://www.upress.umn.edu/book-division/books/out-in-africa>

2 مثل أرمينيا، وكوستاريكا، وموزامبيق، ونيبال، ونيكاراغوا، وبلداناً أخرى.

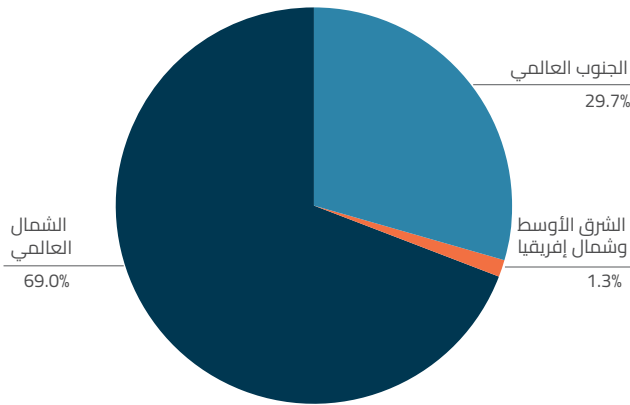
3 الهند هي من البلدان التي قد أعادت تجريم المثلية الجنسية، في حين أنه قد استُحدثت قوانين صارمة معادية لمجتمع الميم في روسيا وبنجربا وبلدان أخرى.

4 Jacob Poushter and Nicholas Kent, "The Global Divide on Homosexuality Persists". Pew Research Center (2020): <https://www.pewresearch.org/global/2020/06/25/global-divide-on-homosexuality-persists/>

المال هو مقياس كل شيء في أعمال المساعدات

بقدر ما يعكس التمويل أولويات المانحين، يتضح الفشل في المشاركة في البرامج المتعلقة بمجتمع الميم، إذ لا يبدو نقص التمويل في أي مكان أكثر حدة مما هو عليه في الشرق الأوسط. خُص تقرير الموارد العالمية 2017-2018 الصادر عن 'ممولي قضايا مجتمع الميم' (Fundors for LGBTQ+ Issues) والمشروع الخيري العالمي (Global Philanthropy Project)، إلى أن ما لا يزيد عن 0.04% من المساعدات التنموية الدولية - و 0.31% من منح المؤسسات الخاصة - كانت تستهدف قضايا مجتمع الميم و مستفيديه على المستوى العالمي.¹⁰ وكان نقص التمويل ظاهراً خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا)، حيث وجد التقرير أن 7.2 مليون دولار فقط من دعم المانحين كانت مخصصة لمجتمع الميم بين عامي 2017-2018، وهي آخر فترة شملتها الدراسة. ويُعزى نقص التمويل هذا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إنبلاء المانحين الأولوية لقضايا أخرى وفي نفس الوقت إلى تصور عام بأن النهوض بهذه القضايا أمر في غاية الصعوبة في منطقة يسودها العداء الحكومي والاجتماعي الصريح لمجتمع الميم. لكن لا ينبغي أن يُنظر إلى هذه الظروف على أنها إشارة ووقوف لمنع المساعدات لمجتمع الميم، بل ينبغي أن تكون دافعاً إلى التفكير. قد تتطلب الأنشطة التي تستهدف مجتمع الميم تعميماً أكثر فعالية ومعايير إبداعية في التصميم والاستهداف لتجنب لفت الانتباه غير المرغوب به إما من جانب السلطات أو العناصر التي يُحتمل أن تكون معادية في المجتمع ككل.

دعم المانحين العالمي لقضايا مجتمع الميم



المثلية من خلال التجريم الصريح أو بالممارسة العملية من خلال قوانين "الأخلاق" الفهومة.⁵ ولا يمنع أي بلد عربي التمييز القانوني على أساس الهوية الجنسية أو الجندرية، وليس لدى أي من هذه الدول إجراءات قياسية للعاشرين جندياً من أجل تغيير هويتهم الجندرية في الوثائق الرسمية، مما يعني أن العاشرين جندياً عُرضة للمضايقة والاضطهاد كلما اضطروا إلى إبراز وثائقهم.⁶ ولدى بعض البلدان قوانين تُجرم عدم التزام الأفراد بهويتهم الجندرية. وبرغم الحاجة إلى استجابة موجهة إقليمياً، بل وحتى محلياً، للاحتياجات الخاصة بمجتمع الميم في سياقات محددة، فإن استجابات الأزمات بقيادة المانحين، والمشاريع التنموية، قد تعاملت مع هذه القضايا تعاملًا واهياً في أحسن الأحوال.

مفقودة في المعركة: استجابة المساعدات لمجتمع الميم بقيادة المانحين

تُجاهر الوكالات التنموية في نصف الكرة الشمالي عموماً بالالتزامها القوي بحقوق مجتمع الميم.⁷ ولكن هذا نادراً ما يتجلى في الممارسة العملية في اختيار البرامج أو تنفيذها، ولا تنظر الحكومات المانحة إلى قضايا مجتمع الميم عموماً على أنها أولويات، بغض النظر عن التزاماتها الاجتماعية على الصعيد المحلي أو ظهور أجناس سياسات خارجية شاملة للجميع. وللأسف فإن التحامل أو سوء الفهم الشائع بين طواقم وموظفي المنظمات المُنفذة ووكالات المانحين إضافة إلى قصور الوعي بقضايا مجتمع الميم عموماً تُعد أموراً معيقة أحياناً لإنبلاء الأولوية الواجبة لهذه القضايا.⁸ ويزداد تردد المانحين في المشاركة بسبب احتمال إثارة جدال في بعض الأماكن مثل سوريا. ومع محدودية العمل عليها، إن وجد هذا العمل أصلاً، فإن هموم مجتمع الميم غالباً ما يتم تكييفها ضمن أطر موجودة مسبقاً، وبالتالي فإنها تفتقر إلى التبرر الاستراتيجي الضروري لإحداث تغيير دائم. ومع ضرورة اتخاذ خطوات مهمة من أجل تعميم هموم مجتمع الميم على مختلف القطاعات في سوريا وغيرها من البلدان، فما زال هناك المزيد مما يمكن عمله من أجل جعل التنفيذ أكثر مراعاة لمشاكل مجتمع الميم في السياق الإنساني. فعلى سبيل المثال فإن المقاربات الحالية في الصحة العامة هي مقاربات تبسيطية وسطحية في الغالب، ولا تلي البرامج الموجهة لمجتمع الميم غالباً إلا الاحتياجات الجنسية واحتياجات الصحة العامة الملموسة للرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال، مستبعدة غيرهم من المستفيدين.⁹

⁵ "Audacity in Adversity: LGBT Activism in the Middle East and North Africa". Human Rights Watch (2018): <https://www.hrw.org/report/2018/04/16/audacity-adversity/lgbt-activism-middle-east-and-north-africa>

⁶ المصدر السابق.

⁷ "Sexual Orientation and Gender Identity SOGI", Council of Europe: <https://www.coe.int/en/web/sogi>

⁸ "Avenues for Donors to Promote Sexuality and Gender Justice". Institute of Development Studies (2016): <https://rb.gy/yOogc5>

⁹ Amy Lind, "Development, Sexual Rights and Global Governance". Routledge (2010): <https://www.taylorfrancis.com/books/oa-edit/10.4324/9780203868348/development-sexual-rights-global-governance-amy-lind> على سبيل المثال، غالباً ما تقتصر تدخلات الصحة الجنسية على توزيع الواقيات الذكورية ومواد التزييق، بصرف النظر عن الاحتياجات الفعلية لفئات المستفيدين المستهدفين.

¹⁰ "2017-2018 Global Resources Report: Government and Philanthropic Support for Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender, and Intersex Communities". Global Philanthropy Project GPP and Fundors for LGBTQ Issues (2020): https://globalresourcesreport.org/wp-content/uploads/2020/05/GRR_2017-2018_Color.pdf

نقاط الانطلاق البرنامجية

سيجد المانحون الذين يفكرون بنقاط الانطلاق ومجالات تنفيذ البرامج الهادفة لتمكين مجتمع الميم السوري ومساعدته دروساً قيمة مستفادة من أرجاء المنطقة وذلك من خلال استعراض العمل الإغاثي الحالي في سياقات مشابهة. ولكن كما ذكر أعلاه فإن تنفيذ البرامج في السياق السوري ينطوي على صعوبة خاصة بسبب غياب المنظمات الرسمية ذات القدرة الاستيعابية والعداء المنتشر على المستوى الحكومي والاجتماعي تجاه أفراد مجتمع الميم. لذلك يجب أن يكون المبدأ الدافع في هذه البرامج وجوب عدم الإضرار، فيجب أن لا تؤدي التدخلات إلى تعريض المستفيدين المستهدفين إلى الخطر من خلال فضحهم على سبيل المثال بصورة مقصودة أو غير مقصودة. كما أنه من المهم أن لا تُرى مناصرة حقوق مجتمع الميم على أنها مشروع مدعوم من "الغرب"، (وينبغي حقيقة أن لا تكون كذلك). فالحجج القائلة بأن قضايا مجتمع الميم هي صنيعة غربية ولا تتوافق بأي شكل مع الأعراف الاجتماعية للشرق الأوسط هي حجج شائعة، وتقتات على المواقف العامة المعادية للغرب والمشاعر الموجودة أصلاً تجاه أفراد مجتمع الميم الذين يعيشون في المنطقة (انظر: Syria Update 14 (December 2020)).¹⁶

لذلك فإن دعم المانحين لمجتمع الميم في سوريا وإقليم المينا برمته عليه أن يسير على حبل رفيع جداً لتفادي إثارة الاعتراضات أو زيادة المخاطر التي يواجهها أفراد مجتمع الميم من غير قصد. وفي حين أن الهدف الواسع والشامل في الوصول إلى الحقوق القانونية والحماية لأفراد مجتمع الميم يمكن السعي إليه من خلال المناصرة والالتزام بإطار مبادرات حقوق الإنسان، يجب الاعتراف بأن الوصول إلى هذه الأهداف في سوريا، كما هو الحال في أماكن أخرى، سيستغرق وقتاً.

ومن ضمن المقاربات التي يمكن انتهاجها في الأمد القريب لمساعدة مجتمع الميم السوريين: بناء القدرات ودعم المنظمات المحلية والإقليمية، وتدابير تحسين السلامة والحماية، والتركيز على الثقافة الجنسية والصحية والثقافة المتعلقة بالتوجه الجنسي والهوية الجندرية (SOGI). أما على المدى الطويل، فمن المهم أيضاً التركيز على المناصرة والتوعية، ويجب اتخاذ هذه الخطوات كلها بروح التوطين قدر الإمكان.

السياق الاستبدادي: تمكين مجتمع الميم وفضاء المجتمع المدني

ليست القيود الصارمة المفروضة على مجتمعات الميم في سوريا والإقليم كله إلا رمزاً لنظام أوسع من القوانين الفعيلة لتنمية المجتمع المدني. وفي هذا الصدد فمن المرجح أن يكون تمكين المجتمع المدني بحد ذاته وتوسيعه خطوة ضرورية في سبيل تمكين مناصري مجتمع الميم. لذا فعلى المانحين الساعين إلى إقرار تقدم بشأن قضايا مجتمع الميم التعامل مع الأهداف المتداخلة للمجتمع المدني، ما تزال منظمات المجتمع المدني المستقلة في أرجاء المنطقة كما هو حالها في سوريا عرضة لخطر القمع أو الاستمالة، حيث يصر سمسارة السلطة على احتكارهم ليس للسلطة السياسية الرسمية فحسب، بل للأفكار أيضاً (انظر: *Function Over Form: Rethinking Civil Society in Government-held Syria*).¹¹

سُجّر جهات الإغاثة الساعية إلى إعطاء الأولوية لهموم مجتمع الميم على قبول واقع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا برمته حيث هناك تقييد متعمد لمساحة نمو المجتمع المدني وتطوره.¹² إن الحكم الاستبدادي والاتفاق المحدودة للتحوّل الديمقراطي، والقمع الشديد للمجتمع المدني على شبكة الإنترنت وخارجها، والعداء تجاه مجتمعات الميم على الصعيد الاجتماعي والقانوني، كلها عوامل تساهم في جعل المنطقة بيئة صعبة لتحقيق أهداف كهدفه. وقد تعزّز التفاؤل تجاه التغيير المدني بما يسمى بالربيع العربي الذي واجهت الأنظمة العربية خلاله أزمات في شرعيتها نجمت عن الضيق الاقتصادي والمطالب الاجتماعية المختلفة، وتوقعات بالتحوّل الديمقراطي، وقصور سياسات التحرير.¹³ ولكن وبعد عشر سنوات ما زالت السلطة بأيدي كثير من الأنظمة ذاتها، وفي كثير من السياقات، تؤدي الإنجازات الديمقراطية الرمزية دور "صمام أمان"، بينما تظل الجماهير مستبعدة من المشاركة الحقيقية في الحكومات.¹⁴ ومع ذلك وبالرغم من قصور الحركات السياسية التي أعقبت ذلك (والانتفاضات المسلحة الداعية للديمقراطية كما يبدو)، فقد توسع فضاء المجتمع المدني منذ عام 2011، حيث "شقت مزيد من الأصوات طريقها نحو الفضاء العام والسياسي وأصبحت أكثر تصميماً وحزماً"، في حين أن مزيداً من الناس "تم حشدهم وأصبحوا يساهمون في الحديث عن التغيير".¹⁵

"State of Civil Society Report 2016 - Executive Summary" CIVICUS (2016): http://www.civicus.org/images/documents/SOCS2016/summaries/State-of-Civil-Society-Report-2016_Exec-Summary.pdf

Schlumberger, O. (2006) "Dancing with wolves: Dilemmas of democracy promotion in authoritarian contexts". In Jung, D. (ed.), *Democratization and Development: New Political Strategies for the Middle East*. New York: Palgrave, pp. 33–60.

Albrecht, H., and Schlumberger, O. (2004) "Waiting for Godot: Regime change without democratization in the Middle East". *International Political Science Review*, 25(4), 371–392.

Barari, H. A. (2015) "The persistence of autocracy: Jordan, Morocco and the Gulf". *Middle East Critique*, 24(1), 99–111.

ONTRAC. (2014) "Beyond Spring: Civil society's role in the Middle East and North Africa". *The Newsletter of INTRAC*, 57, 1–8.

ويمكن الإشارة إلى حالة السكان المسيحيين في الشرق الأوسط الذين تعرضوا في كثير من السياقات إلى عداء اجتماعي متزايد نتيجة المحاباة المتصورة من جهة المانحين والجمعيات الخيرية والقادة السياسيين الغربيين.

التوعية والمناصرة

إن تعزيز حقوق أفراد مجتمع الميم السوريين هو عملية طويلة الأمد تحتاج إلى تغيير قانوني واجتماعي وثقافي لمواجهة عداء شرائح واسعة من المجتمع السوري تجاه أفراد مجتمع الميم. مع أن مناصرة حقوق مجتمع الميم السوري واحتياجاته والاعتراف بها من قبل المستويات العليا لدى وكالات التنمية الدولية والمناحين ستزيد كثيراً من التوعية، ولكنها قد تزيد من خطورة معارضة الحكومة السورية. فيمكن القيام بمناصرة أكثر توجيهاً بشأن القضايا التي تمس مجتمع الميم على وجه الخصوص، كالحصول على الرعاية الصحية بصورة سرية، ووضع حد للفحوصات الشرجية القسرية للمشتبه بقيامهم "بنشاط مثلي"، وذلك من خلال دعوات يكون احتمال تعرضها للرفض أقل، وذلك كأن تكون تحت مظلة الإطار العام لحقوق الإنسان أو رفض التعذيب. وقد كان لهذه المناصرة تحت إبطاء حقوق الإنسان بعض الأثر على الصعيد الإقليمي. ففي عام 2014، قُبِلَ العراق توصية الأمم المتحدة بالتضييق على الممارسات التمييزية التي تشمل التمييز بناء على التوجه الجنسي¹⁷، في حين قبلت تونس توصية في عام 2017 لوضع حد للفحوصات الشرجية القسرية، على الرغم من عدم تنفيذ حظر رسمي على هذه الممارسة التي ما زالت مستمرة بموجب "الموافقة" (التي غالباً ما تكون قسرية)¹⁸. ينبغي أن يصاحب أي مناصرة كهذه أنشطة لرفع التوعية في قطاع المساعدات والتنمية بأسره، مع ضمان تلقي الممارسين في هذه المجالات تدريباً حول مراعاة ظروف مجتمع الميم وأنهم على دراية باحتياجات هذا المجتمع والمخاطر التي تعترضه.

مقاربة برنامجية: الإعلام والتوعية

يعد رفع التوعية، على مستوى البرامج، من خلال الإعلام والثقافة، إحدى الطرق التي يستطيع أفراد مجتمع الميم من خلالها مشاركة قصصهم والدعوة إلى التغيير على المستوى الاجتماعي. لا يحصل أفراد مجتمع الميم ولا قضاياهم على التمثيل الكافي على وسائل الإعلام الناطقة بالعربية عموماً، وحتى حين يظهرون عليها فإنهم عادة ما يُصورون بصورة سلبية وبعبارات مسيئة¹⁹. في عام 2017، وبدعم من السفارة الهولندية في تونس العاصمة، أسست 'مؤسسة شمس' "إذاعة شمس"، وهي أول محطة إذاعية خاصة بمجتمع الميم في تونس والعالم العربي، هدفها بناء مجتمع لنقاش حقوق الإنسان والمساواة والعدالة. وفي لبنان، أطلقت "Qorras - قرّاس" بدعم من الاتحاد الأوروبي برامج إذاعية تسجيلية "بودكاست" تناقش المسائل الجنسية والصحة النفسية. لهذه المنصات غرض ذو وجهين، أحدهما إطلاع العامة وتثقيفهم على نطاق واسع، والآخر بناء حس مجتمعي بين أفراد مجتمع الميم.

من غير الممكن لمجتمع تقديم المساعدات التأثير على وسائل الإعلام السورية المحلية التي تديرها الحكومة. إلا أن الوسائط الإخبارية الموجودة خارج البلاد لها جماهير أوسع في الداخل السوري ويمكن

دعمها لصناعة مزيد من التقارير حول القضايا التي تواجه مجتمع الميم. وكثير من هذه المنصات تتلقى دعماً من مانحين أصلاً. والمنصات الإلكترونية، رغم خطر تعرضها للرقابة، تستطيع إفساح مجال مهم لأفراد مجتمع الميم ليحصلوا فيه على المعلومات ويشاركون قصصهم ويتواصلوا مع غيرهم - وهذا أحد الشروط المسبقة لتنظيم الكيانات الاجتماعية وتطويرها. وهذه الخطوات ضرورية لبناء القدرات المؤسسية المرجوة في نهاية المطاف.

بناء القدرات

إن تطوير قدرات المنظمات المحلية والإقليمية التي تقوم بحملات من أجل حقوق مجتمع الميم وتبني الفرص والدعم لأفراد مجتمع الميم يُعد خطوة أساسية بالنظر إلى المعرفة السياقية لهذه الجهات وقدرتها على العمل مباشرة على الأرض. يمكن تنفيذ بناء القدرات على المستوى الفردي وعلى مستوى المنظمات على حد سواء في بلدان المنطقة، وخاصة البلدان المضيفة للمهاجرين السوريين. وسيكون تطوير قدرات الموظفين والناشطين في هذا المجال مهماً في تمكين المنظمات من التوسع والاحتراف في نهاية المطاف، مع تسهيل التواصل وبناء التحالفات بين المنظمات العاملة على مختلف الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان. والأهم من هذا أن هذا الدعم من شأنه تمكين المنظمات من تطوير قدرتها على التقدم بطلب للحصول على تمويل المشاريع من المانحين الدوليين وإدارته، مما يساعد على ترسيخ قدمها بوصفها مؤسسات أكثر استدامة.

مقاربة برنامجية: الشراكة بين الشمال والجنوب

إن أحد الوسائل المهمة التي سهّلت الحكومات المانحة من خلالها دعم منظمات مجتمع الميم في بلدان الجنوب العالمي هي الاستفادة من تجارب نظيراتها من المنظمات في بلدان الشمال العالمي. فقد مولت الوكالة السويدية للتنمية الدولية 'سيدا' (SIDA) ووزارة الخارجية الهولندية مشاريع لكل من الاتحاد السويدي لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي و مغايري الهوية الجندرية والكوير (أحرار الهوية الجنسية) (RFSL) ومجموعة CoC Nederland على التوالي من أجل بناء القدرات والتدريب المهني لمنظمات الميم في بلدان الجنوب العالمي. وقد خلص تقرير التقييم الذي أجرته SIDA إلى أن مشاريع اتحاد RFSL قد ساهمت في تعزيز الشبكات والتأثير محلياً وإقليمياً وعالمياً وأن غالبية نشطاء مجتمع الميم المشاركين قد استطاعوا تحسين مهاراتهم القيادية وقدرتهم على التكيف وعلى التصرف مما أثر على ممارسات منظماتهم وتحسين قدرتها على وضع الاستراتيجيات وجمع التبرعات والتعاون والدعوة إلى التغيير. وعلى المستوى الإقليمي، تقدم المؤسسة العربية للحريات والمساواة (AFE)، ومقرها بيروت، تدريب بناء القدرات، في حين تقدم المؤسسة الأورو-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان (EMHRF)²⁰ منداً للدعم التنظيمي.

¹⁷ "How homosexuality became a crime in the Middle East", The Economist (2018): <https://www.economist.com/open-future/2018/06/06/how-homosexuality-became-a-crime-in-the-middle-east>

¹⁸ Sierra C. Jackson, "Tunisia Vows to Ban Forced Exams of Suspected Gay Men". NBC News (2017): <https://www.nbcnews.com/feature/nbc-out/tunisia-vows-ban-forced-exams-suspected-gay-men-n804616>

¹⁹ Al-Abbas L. S. and Halder, A. S. (2020) "The representation of homosexuals in Arabic-language news outlets", Equality, Diversity and Inclusion: An International Journal doi: 10.1108/EDI-05-2020-0130

²⁰ "How do we work?", Euro-Mediterranean Foundation Of Support To Human Rights Defenders: <https://emhrf.org/how-do-we-work/>

أسستها مجموعة من المتخصصين في الرعاية الصحية في عام 2012، دليل "LebGUIDE" في عام 2017، وهو دليل للأطباء السريريين من مختلف التخصصات والمناطق الصديقة لمجتمع الميم في لبنان.²⁵ كما قد حصلت جمعية "LebMash" على صندوق طوارئ من منظمة "MADRE" لدعم تخطيط موارد مجتمع الميم في بيروت، وتضع الآن دليلاً للشركات ومقدمي الخدمات أصدقاء مجتمع الميم.²⁶

كما تُعد السلامة على الإنترنت والسلامة الإلكترونية من الشواغل الرئيسية لأفراد مجتمع الميم في سوريا والإقليم الأوسع حيث استُخدمت تطبيقات المواعدة المعتمدة على الموقع الجغرافي مثل تطبيق Grindr للإيقاع بأفراد من مجتمع الميم واستهدافهم واعتقالهم.²⁷ ومع أن المجتمع الدولي لا يستطيع القيام بشيء يُذكر لإيقاف هذه الممارسة، إلا أن هناك حاجة لرفع التوعية بمخاطر استخدام هذه التطبيقات والتدريب على السلامة والخصوصية الرقمية.

ومع الحاجة إلى دعم عاجل للمدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا، فإنه قد يكون من الصعب تنفيذ تدابير الحماية، كالملاجئ المتخصصة، وذلك بسبب الحاجة إلى التنسيق مع السلطات المحلية ذات الموقف العدائي. غير أن هناك حاجة ملحة لهذه التدابير في البلدان المجاورة التي تستضيف عدداً كبيراً من السوريين كتركيا مثلاً. يمكن أن تشمل هذه المشاريع تخطيط الموارد المتاحة لأفراد مجتمع الميم السوريين الذين قد يواجهون عداً مضاعفاً بسبب جنسيتهم وبسبب هويتهم الجنسية/الجندرية عند محاولة الحصول على السكن والرعاية الصحية.

بالنظر إلى مخاطر المشاركة في تنظيم مجتمع الميم ونشاطه في معظم السياقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن ثمة حاجة إلى أنشطة حماية طارئة للمدافعين عن حقوق الإنسان وعائلاتهم.

ولكن كما ذكرنا في تقريرنا السابق فإن منظمات مجتمع الميم محظورة قانوناً في سوريا، وتواجه المنظمات الأخرى التي تتبنى قضايا مجتمع الميم أو تناصرها خطر الحُلّ القسري (انظر: [LGBTQ+ Syria: Experiences, Challenges, and Priorities for the Aid Sector](#)). وعليه فإن تقديم الدعم للمنظمات والأفراد الموجودين في سوريا بهذه الطريقة قد يؤدي إلى خطر الانتقام من جانب السلطات السورية. غير أن المنظمات الإقليمية أو المنظمات الموجودة خارج سوريا، كالمنظمات العاملة مع اللاجئين أو مجتمعات الشتات الأخرى، يمكن أن تكون نقطة انطلاق أساسية للعمل المستقبلي في سوريا، إذا تغير الوضع القانوني. ويمكن الاستفادة من الشراكات مع المنظمات الإقليمية، التي لديها شبكات في المنطقة ومعرفة بها، لتوجيه التمويل إلى مكان احتياجه.

الحماية والسلامة

بالنظر إلى مخاطر المشاركة في تنظيم مجتمع الميم ونشاطه في معظم السياقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن ثمة حاجة إلى أنشطة حماية طارئة للمدافعين عن حقوق الإنسان وعائلاتهم. فعلى سبيل المثال، تقدم آلية الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان²¹ منداً للحماية الطارئة للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك من خلال المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان (EMHRF)²²، وهي مؤسسة إقليمية مسجلة في الدنمارك منذ عام 2004. وقد قدمت المؤسسة الأورو-متوسطية (EMHRF) منذ عام 2005 قرابة 3 ملايين يورو في شكل منحة للمدافعين عن حقوق الإنسان من أجل حماية حياتهم وسلامتهم في السياقات الخطرة.

مقاربة برنامجية: الحماية والمساحات الآمنة، على الإنترنت أو خارجها

علو على حماية النشاط، هناك حاجة أيضاً إلى توفير الأمن والسلامة لأفراد مجتمع الميم الذين قد يواجهون الاضطهاد والتمييز أثناء حصولهم على الضروريات الأساسية كالسكن والرعاية الصحية والتوظيف. وقد قدمت منظمة 'حلم' في بيروت منداً لأفراد مجتمع الميم الذين يحتاجون سكناً آمناً،²³ وستفتتح مأوى متخصصاً للأشخاص الكوير (أحرار الهوية الجندرية) الذين هم عرضة للتشرد في عام 2022.²⁴ وطورت الجمعية الطبية اللبنانية للصحة الجنسية (LebMASH)، التي

The European Union Human Rights Defenders Mechanism: <https://protectdefenders.eu/> 21

"How do we work?", Euro-Mediterranean Foundation Of Support To Human Rights Defenders: <https://emhrf.org/how-do-we-work/> 22

Maguie Hamzeh, "Queer and homeless: LGBTQ+ housing issues after the Beirut blast". Beirut Today (2021): 23 <https://beirut-today.com/2021/05/20/queer-and-homeless-lgbtq-housing-issues-beirut-blast/>

24 حلم هي أول منظمة غير حكومية لحقوق مجتمع الميم في العالم العربي، تأسست في بيروت، لبنان، في عام 2001: <https://www.helem.net/support>

25 الجمعية الطبية اللبنانية للصحة الجنسية (LebMASH): <https://lebmesh.org/lebguide/>

26 التقرير السنوي للجمعية الطبية اللبنانية للصحة الجنسية (LebMASH): <https://lebmesh.org/annual-reports-2/>

"Apps and traps: dating apps must do more to protect LGBTQ communities in Middle East and North Africa" Article19 (2018): 27 <https://www.article19.org/resources/apps-traps-dating-apps-must-protect-communities-middle-east-north-africa/>

دراسات حالة

الانتشار العابر للحدود الوطنية: دور التماسك الإقليمي والإغاثة الخارجية

لطالما لاحظ الباحثون أن السياسات والمؤسسات ومبادئ حقوق الإنسان عابرة للحدود الوطنية. وهذا يعني بأبسط المفاهيم وأكثرها تفاعلاً أن التغييرات الاجتماعية الإيجابية يمكن أن تنتشر،³¹ حتى لو لم تكن هذه العمليات متساوية دائماً أو حتى حين يعارض التغيير مع الأعراف الثقافية المتصلة بالحياة الجنسية والجنس.^{32 33 34} ولهذا الأمر تداعيات لا تعد ولا تحصى على المانحين الذين يفكرون بتدخلات المساعدات التي تركز على مجتمع الميم في سوريا وأماكن أخرى. فعلى أبسط المستويات يشير هذا إلى أن المانحين قد يرون تأثيراً مضاعفاً وأثراً إجمالياً أكبر إذا عملوا بتنسيق إقليمي، حيث يمكن تسخير نمو مبادرات المجتمع المدني في إحدى المناطق لصالح منظمات مجتمع الميم حتى في السياقات المجاورة.

تضيء دراسات الحالة التالية على التقدم المحرز في مجال تمكين مجتمع الميم ومناصرته والتحديات التي تواجهه في أربع سياقات ذات تشابهات، واختلافات رئيسية، مع السياق السوري: تونس ولبنان وتركيا وكوسوفو. وهذه البلدان الأربعة جميعها فيها شريحة سكانية محافظة ومنيعه إلى حد ما من قبول مجتمع الميم. ومع أن العلاقات المثلية قانونية في كل من كوسوفو وتركيا، إلا أن أفراد مجتمع الميم يواجهون وصمة اجتماعية وعداء، والجهد الحكومية لمكافحة التمييز إما أنها محدودة وترقيعية (كوسوفو) أو غير موجودة أصلاً (تركيا). أما في تونس ولبنان، فالعلاقات المثلية ما تزال غير قانونية، على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني تناضل من أجل التغيير وقد حصلت مكاسب متواضعة في ضمان التسجيل (تونس) وتجريم ممارسة الفحص الشرجي القسري (لبنان). وتتمثل التداعيات على استجابة سوريا في أن التقدم المحرز بطيء غالباً، وذلك نظراً للطبيعة المقيّدة للمجتمع المدني في البلد وللعداء الحكومي، وهناك حاجة إلى وجود أهداف محسوبة وقابلة للتحقيق تأخذ بالحسبان السياقات الاجتماعية والسياسية والتحديات الخاصة التي يواجهها مجتمع الميم.

التثقيف الصحي والتثقيف في مجال التوجه الجنسي والهوية الجندرية

تحت مظلة الاستجابة لمرض نقص المناعة المكتسبة/الأيدز، فإن الرعاية الصحية تُعد نقطة انطلاق رئيسية جرى من خلالها إشراك مجتمع الميم ومساعدته في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أقليم المينا)، وغالباً ما كان تركيزها على الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال (MSM) وهم من المجموعات الرئيسية المستهدفة في الوقاية والعلاج.²⁸ وعلى نطاق أوسع، فإن الحصول على الرعاية الصحية في بيئة غير تمييزية أمر بالغ الأهمية، وخاصة للأفراد العابرين جنسياً (انظر: **مجتمع الميم في سوريا: Experiences, Challenges, and Priorities for the Aid Sector**). ونظراً لأن الرعاية الصحية أولوية رئيسية للمانحين ومقدمي الإغاثة فإنه في غاية الأهمية تقديم التدريب الكافي للممارسين وأن يصبحوا على دراية بالقضايا الخاصة التي تواجه مجتمع الميم.

مقارنة برنامجية: الشراكات التعليمية

أحد الوسائل الأخرى في رفع الوعي بقضايا التوجه الجنسي والهوية الجندرية (SOGI) هي التعليم المدعوم من المانحين. على سبيل المثال فإن برنامج مسارنا المدعوم من وزارة الخارجية الهولندية هو برنامج ممتد لخمس سنوات متعدد البلدان بشراكة استراتيجية بين المؤسسة العربية للحريات والمساواة (AFE)،²⁹ ومنظمة Oxfam و Novib لدعم الشباب لتحقيق حرية أكبر والتمتع بصحتهم وحقوقهم الجنسية والإنجابية. ومؤسسة AEF مسؤولة عن تقديم المنح التشاركية (التي تتراوح بين 5,000 - 20,000 دولار أمريكي) وأطلقت مؤخراً دعوة لتقديم مقترحات لمنظمات المجتمع المحلي في ستة بلدان عربية لاقتراح مشاريع تخص مناصرة الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية للشباب ذوي التعبيرات الجنسية المتنوعة.³⁰ يستند مشروع مسارنا على نظرية تغيير ذات شقين: بناء القدرات في مجال الضغط والمناصرة، وتعزيز المجتمع المدني من خلال بناء القدرات التخصصية والتقنية. وبالتالي ينبغي أن تتضمن التدخلات في مجال الصحة والتعليم في سوريا، قدر الإمكان، مكونات تتعلق بالتوجه الجنسي والهوية الجندرية (SOGI)، سواء في إطار حقوق الإنسان أو الحقوق الجنسية والإنجابية.

²⁸ "Audacity in Adversity: LGBT Activism in the Middle East and North Africa". Human Rights Watch (2018): <https://www.hrw.org/report/2018/04/16/audacity-adversity/lgbt-activism-middle-east-and-north-africa>

²⁹ Arab Foundation For Freedoms & Equality website: <https://afemena.org/about/>

³⁰ Arab Foundation For Freedoms & Equality, Call for Proposals (2021): <https://afemena.org/wp-content/uploads/2021/10/Call-for-proposal-Masarouna-Mobilizing-Young-Community-Based-Organizations-CBOs-to-lead-change-in-the-field-of-SRHR-across-MENA-Region.pdf>

³¹ Frank, D., B. Camp, and S. Boutcher. 2010. "Worldwide Trends in the Criminal Regulation of Sex, 1945 to 2005." *Advances in Science and Research* 75 (6): 867–893.

³² Hughes, M., P. Paxton, S. Quinsaatt, and N. Reith. 2018. "Does the Global North Still Dominate the International Women's Movement?" *Mobilization* 23 (1): 1–21.

³³ Symons, J., and D. Altman. 2015. "International Norm Polarization." *International Theory* 7 (1): 61–95.

³⁴ Hadler, M., and J. Symons. 2018. "World Society Divided." *SF Journal of Medicine and Research* 96 (4): 1721–1756.



التعليق: قصر العدل في تونس العاصمة، تونس. حصل مناصرو مجتمع الميم على الحماية القانونية من خلال المحاكم. مصدر الصورة: Tunisienumerique.com

القانون.³⁵ يحصل أفراد ونساء مجتمع الميم عموماً على حماية قانونية أقل،³⁶ ولم يحقق التونسيون ذوو الميول الجنسية والهويات الجندرية غير المعيارية سوى القليل من الانتصارات القانونية أو الاجتماعية التي تستحق الذكر.³⁷ أسس الرئيس "الباجي قائد السبسي" في عام 2017 لجنة الحريات الفردية والمساواة الفردية (COLIBE) لتقديم تقرير عن الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالحريات الفردية والمساواة. وفي حين أن التقرير النهائي دعا إلى إلغاء تجريم المثلية الجنسية، إلا أن معارضة حزب النهضة والرئيس الجديد "قيس سعيد" تعني أنه لم يكن هناك أي تقدم في تنفيذ التوصيات.³⁸

تونس

لقد توسعت المساحة المتاحة لحقوق الإنسان والحريات السياسية في تونس توسعاً هائلاً منذ الانتفاضة الشعبية التي قامت في عامي 2010-2011 والإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي. وقد حقق مناصرو مجتمع الميم في هذا السياق انتصارات مهمة منها على سبيل المثال أول تسجيل رسمي لمنظمات المجتمع المدني الكويز (متحرري الهوية الجنسية)، ولكن ما زال الناشطون يواجهون التهديدات والترهيب وحملات التشهير والمضايقات القانونية. وبالرغم من الحملات النشطة لتغيير قانون العقوبات في البلاد، إلا أن "الأفعال الجنسية المثلية" و"الواط" ما تزال تخضع للعقاب بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات، ويدان قرابة 100 تونسي كل عام استناداً إلى هذا

35 PNUD, État des lieux des inégalités de genre et celles basées sur les orientations sexuelles en droit tunisien, 2021. حسب معلومات وزارة العدل المقدمة بناء على طلب قدمه مشروع "توانسة كيفكم" فقد كان هناك 1,917 معتقل ومدان بالمثلية الجنسية بين عام 2008 وشهر تموز/يونيو 2020.

36 "Tunisia, ten years on : After so much hope, the deception of women and LGBTQis" FRANCE 24 English (2021): <https://www.youtube.com/watch?v=PYaBF6AyC4w>

37 "Preliminary observations on the visit to Tunisia by the Independent expert on protection against violence and discrimination based on sexual orientation and gender identity" United Nations Human Rights Office of the High Commissioner (2021): <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27174&LangID=E>

38 Camille Lafrance, "Tunisie : les travaux sur les libertés individuelles de nouveau à l'ordre du jour ?" (2020): <https://www.jeuneafrique.com/mag/913546/politique/tunisie-les-travaux-sur-les-libertes-individuelles-de-nouveau-a-lordre-du-jour/>

إيجابية على أن المجتمع المدني يتمتع ببعض الحماية ويستطيع الاستمرار بالعمل، فإن رفض الحكومة تنفيذ توصيات لجنة الحريات الفردية والمساواة الفردية (COLIBE) واستمرار التقارير عن العنف ضد أفراد مجتمع الميم وناشطيه يُظهر أنه ما يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به. ويبقى تنفيذ توصيات تقرير اللجنة وإلغاء تجريم المثلية الجنسية هما محورا المناصرة والضغط الدوليين.

لبنان

يُعد لبنان أحد أكثر البلدان العربية تحراً ويتمتع بأكثر مساحة من التسامح تجاه هويات الميم. غير أن المادة 534 من قانون العقوبات تحظر "كل مجامعة على خلاف الطبيعة"، والمادة 521 تجرم "كل رجل تنكر بزي امرأة". ومع وجود حالات عدة أسقط فيها قضاة التهم الموجهة بموجب المادة 534 حال كونها لا تشكل "جرائم غير طبيعية"،⁴⁷ إلا أن القانون لا يزال موجوداً ولا يزال يُستخدم لاستهداف أفراد مجتمع الميم، ولا سيما غير اللبنانيين الذين يعيشون في لبنان.⁴⁸ وفي أيلول/سبتمبر 2015، أعطى أحد القضاة رجلاً عابراً جندياً الحق بتغيير وضعه القانوني في السجل المدني لأول مرة في لبنان. غير أن الأشخاص العابرين جندياً في لبنان مطلوب منهم الخضوع لعمليات جراحية لتغيير جنسهم حتى يستطيعوا تغيير جنسهم قانوناً، ويجب أن يكونوا غير متزوجين وبدون أطفال.⁴⁹ وقد أدى انفجار بيروت في عام 2020 إلى تدمير كثير من الأماكن الصديقة لمجتمع الميم في أحياء مار مخايل، والجميزة، والجعبتاوي، وهي مناطق بيروت الأكثر استيعاباً للهويات الجندرية والجنسية المتنوعة.⁵⁰

ومن منظمات المجتمع المدني الخاصة بمجتمع الميم في لبنان منظمة 'حلم' التي تأسست في عام 2001 في بيروت وتزعم أنها أقدم منظمة مجتمع ميم في العالم العربي. تمكّنت حلم مع ناشطين آخرين من خلال حملة سقيت "فحوصات العار" في عام 2012 من حشد الرأي العام ضد استخدام الفحوصات الشرجية القسرية للرجال المعتقلين بتهم

وقد تم تأسيس وتسجيل عدد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الخاصة بمجتمع الميم لدعم الأقليات الجنسية والدفاع عنها، وذلك مثل منظمة 'دمج'³⁹ وجمعية شمس⁴⁰ و'موجودين'⁴¹. كما انضم نشطاء مجتمع الميم أو تشاركوا مع منظمات حقوق الإنسان الأخرى وقاموا بالترويج لحقوق مجتمع الميم من الداخل، وذلك مثل منظمة 'شوف'، وهي منظمة نسوية تعمل الآن مع النساء من كافة الميول الجنسية.⁴² وفي شهر مايو/أيار 2015، كانت جمعية شمس هي أولى منظمات حقوق مجتمع الميم التي تحصل على ترخيص رسمي من وزارة الداخلية التونسية، ولكنها أُجبرت على خوض سلسلة من المعارك القانونية بعد محاولات الدولة إغلاقها.⁴³ وقد تعرضت المنظمة وأعضاؤها إلى حملات تشويه ممنهجة من قبل جهات دينية وجماعات سياسية محافظة في البلاد، مما يعكس المخاطر التي تواجه التقبل المجتمعي لهذه المنظمات.⁴⁴ وفي شهر آذار/مارس من عام 2020، حصلت جمعية شمس على الحماية القانونية بموجب حكم صادر عن محكمة التمييز التونسية، ووصفتها بشرى بلحاج حميدة، البرلمانية السابقة ورئيسة لجنة الحريات الفردية والمساواة، بأنها "ثورة قانونية وقضائية" في تونس ما بعد الثورة.⁴⁵

ركزت مشاريع المساعدات الممولة من المانحين كثيراً على تقديم المساعدة في مجال الرعاية الصحية والصحة النفسية، وخاصة للاجئين المنتمين لمجتمع الميم، وذلك من خلال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها كالمجلس التونسي للاجئين.⁴⁶ وتتضمن الخدمات المقدمة المساعدة في التعامل مع نظام الرعاية الصحية، والاستشارات وخدمات الصحة النفسية، ودعم الاندماج الاجتماعي، والمهارات الحياتية، وفرص التعلم.

تسلط الحالة التونسية الضوء على القيود المفروضة على الفرصة المحتملة لتمكين مجتمع الميم ومناصرتهم ضمن عمليات التحول الديمقراطي في سياق ما زالت المواقف الاجتماعية فيه معادية. وفي حين أن نجاح الدفاع عن جمعية شمس في المحاكم يُعد إشارة

39 موقع 'دمج' الإلكتروني (<http://damj.org/>) معطل عند كتابة هذه الورقة، ولكن صفحتهم على الفيسبوك فعالة: (<https://www.facebook.com/damj.tunisie/>)

40 صفحة جمعية شمس على الفيسبوك: (<https://www.facebook.com/shamsassociation/>)

41 موقع منظمة موجودين الإلكتروني: (<https://www.mawjoudin.org/>)

42 "Audacity in Adversity: LGBT Activism in the Middle East and North Africa". Human Rights Watch (2018): <https://www.hrw.org/report/2018/04/16/audacity-adversity/lgbt-activism-middle-east-and-north-africa>

43 "Tunisia's Crackdown Against LGBT Rights Group", The Newsmakers TRT World (2019): <https://www.youtube.com/watch?v=LZDei-C6l0c>

44 Front Line Defenders, SHAMS Organisation profile: <https://www.frontlinedefenders.org/en/profile/shams>

45 Amel al-Hilali, "LGBTQ association achieves major legal milestone in Tunisia". Al-Monitor (2020): <https://www.al-monitor.com/originals/2020/03/tunisia-shams-association-gay-rights-legal-presence.html>

46 UNHCR Tunisia: Help for LGBTQ+ Refugees: <https://help.unhcr.org/tunisia/services-in-tunisia/lgbtiq/>

47 https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/lgbt_mena0418_web_0.pdf p2

48 "Lebanon LGBTI Resources", Rights in Exile Programme: Refugee Legal Aid Information for Lawyers Representing Refugees Globally: <https://www.refugeelawaidinformation.org/lebanon-lgbti-resources>

49 Joseph McCormick, "Lebanon allows trans man to legally change his gender". (2016): <https://www.pinknews.co.uk/2016/01/28/lebanon-allows-trans-man-to-legally-change-his-gender/>

50 "Queer Community In Crisis: Trauma, Inequality & Vulnerability: Policy brief" Oxfam (2020): <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Policy%20Brief%20-%20Queer%20Community%20in%20Crisis%20June%202021%20.pdf>



التعليق: في بيروت، جمهور يستمع لشهادات حول مواجهات مع الشرطة بسبب المثلية الجنسية. كان الحدث جزءاً من أسبوع 'فخر بيروت' في عام 2017، الذي كان الأول في المدينة. مصدر الصورة: NPR

خلال تمويل منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، فضلاً عن المناصرة والعمل مع الجهات السياسية في سياقات حقوق الإنسان وإلغاء تجريم المثلية الجنسية.⁵⁴ كما أن تمويل الاتحاد الأوروبي قد دعم تدريب وتطوير مهارات العمل لأفراد مجتمع الميم وإنشاء حملات إعلامية تركز على التوعية والفهم والتمكين.⁵⁵ وفي أعقاب انفجار بيروت وتدمير الأماكن التي كان يعتمد عليها مجتمع الميم، فإن هناك حاجة إلى ضمان عدم تجاهل عملية إعادة التأهيل للمناطق التي كانت تؤدي دوراً رئيسياً في المساحة الفعالة، وإن كانت صغيرة، لمجتمع الميم المدني.

تتصل بالمثلية الجنسية، مما أدى إلى إصدار وزارة العدل إرشادات تحظر استخدام هذه الفحوصات.⁵¹ ولكن يقال إن استخدام هذه الفحوصات ما يزال مستمراً.⁵² كانت حلم مركزين مجتمعيين للاستقبال في بيروت لتقديم مساحة آمنة لأفراد مجتمع الميم لحرية التعبير وبناء الجماعة، وقد تدمر المركزان كلاهما في تفجير بيروت عام 2020.⁵³

غالباً ما يتم السعي للحصول على دعم المانحين من أجل قضايا مجتمع الميم في لبنان من خلال أطر المجتمع المدني وحقوق الإنسان، من

⁵¹ "Dignity Debased: Forced Anal Examinations in Homosexuality Prosecutions". Human Rights Watch (2016): <https://www.hrw.org/report/2016/07/12/dignity-debased/forced-anal-examinations-homosexuality-prosecutions>

⁵² "Lebanon: Anal exams still being conducted on 'suspected homosexuals' despite ban" PinkNews (2014): <https://www.pinknews.co.uk/2014/07/16/lebanon-anal-exams-still-being-conducted-on-suspected-homosexuals-despite-ban/>

⁵³ Ban Barkawi, "Beirut blast destroys vital lifeline for LGBT+ Lebanese". Reuters (2020): <https://www.reuters.com/article/lebanon-lgbt-aid-idU5L8N2FD3LA> and Fundraiser for Helem, Beirut-based LGBTIQ Organization <https://outrightinternational.org/content/fundraiser-helem-beirut-based-lgbtqi-organization>

⁵⁴ Assem Dandashly, "The EU and LGBTI activism in the MENA – The case of Lebanon". Mediterranean Politics (2021): <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629395.2021.1883287>

⁵⁵ "Does Your Therapist Know?": <https://podqast.qorras.com/index>



التعليق: مسيرة الفخر في بريشتينا 2017. مصدر الصورة: Meddy Huduti

كوسوفو

رغم أن كوسوفو واحدة من الدول الأوروبية العشرة فقط التي حظرت التمييز على أساس التوجه الجنسي دستورياً، فإن المجتمع الكوسوفي ما يزال تقليدياً للغاية، وما يزال العداء الاجتماعي تجاه الأقليات الجنسية متفشياً. ويعزى هذا التباين بين الحماية القانونية التقدمية والمواقف الاجتماعية المحافظة إلى حد كبير إلى مشاركة الولايات المتحدة وبلدان أوروبية في تقديم المشورة لكوسوفو حول مضمون إطارها الدستوري ودفعها للامثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبالتالي إدراج مصطلح "التوجه الجنسي" إلى المادة 24 من دستور عام 2008 المتعلقة بمكافحة التمييز.⁵⁶ بيد أن هناك فجوة هائلة بين الحماية القانونية على الورق وتنفيذها على أرض الواقع. فالشرطة لا تأخذ التقارير عن التمييز ضد الأشخاص المنتهين لمجتمع الميم على محمل الجد إلا نادراً. وحتى تاريخ اليوم، لم تصل أي قضية تمييز على أساس التوجه الجنسي إلى المحاكم.⁵⁷ نتيجة لهذا تسعى أعداد متزايدة من الكوسوفيين إلى الحصول على اللجوء في بلدان أوروبية على أساس اضطهادهم بسبب توجههم الجنسي.⁵⁸ وفيما يتعلق بسوريا، فإن حالة كوسوفو تشبه كثيراً حالة الشمال الشرقي في سوريا، حيث تعطي الإدارة الذاتية ضمانات شكلية لحقوق أفراد مجتمع الميم ولكن لا يتم الوفاء بها في الممارسة الفعلية، ومرّد ذلك جزئياً إلى غياب التوافق الاجتماعي.⁵⁹

هناك حالياً ثلاث منظمات وطنية ناشطة لمجتمع الميم في كوسوفو: مركز المساواة والحرية (CEL)،⁶⁰ ومركز تنمية المجموعات الاجتماعية (CSGD)،⁶¹ ومركز التحرر الاجتماعي (QESH).⁶² مؤل الاتحاد الأوروبي في شهر أيار/مايو 2014 مشروعاً مدته ستان يهدف إلى التصدي لرهاب المثلية من خلال تحسين القدرات الملائمة لكل من "الشرطة، والقضاء، والمعلمين، ووسائل الإعلام"⁶³ دخلت الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) بشراكة مع مركز التحرر الاجتماعي (QESH) في مشروع للقيام بالتوعية حول حقوق مجتمع الميم ومراقبة حالات التمييز ضد مجتمع الميم والإبلاغ عنها وتوثيقها، وإجراء تدريبات الحساسية والتواصل

مع المسؤولين الحكوميين المعنيين لتسهيل وضع الإجراءات وتقديم المساعدة القانونية لضحايا مجتمع الميم.⁶⁴

إن الحماية القوية لأفراد مجتمع الميم في كوسوفو بموجب القانون، والتي لا تواكبها الممارسة العملية، تُظهر الحاجة إلى المناصرة والوعي لتغيير المواقف الاجتماعية والحد من رهاب المثلية الجنسية والرهاب من العابرين جنسياً. لو كان هذا الإطار القانوني موجوداً في سوريا، فمن المرجح أنه كان سيواجه المشاكل نفسها في تطبيقه بدون وجود نقلة نوعية في مواقف الأجهزة الأمنية والقضائية، فضلاً عن المجتمع برمته.

تركيا

المثلية الجنسية قانونية في تركيا، والحقوق القانونية لمجتمع الميم تُعد متقدمة نسبياً مقارنة باقي المنطقة، ومع هذا فإن المعارضة الاجتماعية والرسمية قد نمت في السنوات الأخيرة وسط تحديات قانونية واجتماعية. وبالرغم من أن الأفعال الجنسية بين المثليين ممن هم فوق 18 عاماً من العمر لم تُعد جريمة في تركيا على الإطلاق من قبل، إلا أن استبيانات جديدة أظهرت أن غالبية المستجيبين يعتقدون بوجوب تجريم المثلية الجنسية.⁶⁵ ليس هناك قوانين في تركيا لحماية أفراد مجتمع الميم من التمييز في التوظيف أو التعليم أو الإسكان أو الرعاية الصحية أو السكن العمومي.⁶⁶ علاوة على ذلك فإن تركيا لا تعترف بالزواج المثلي، أو الارتباط المدني، أو استحقاقات شركاء المساكنة. ويتجلى التعصب تجاه أفراد مجتمع الميم تجلياً لافتاً في جرائم الكراهية عموماً وجرائم القتل منها خصوصاً. ففي عام 2010 وحده أبلغت منظمات مجتمع الميم في تركيا أن 16 فرداً من مجتمع الميم قد قتلوا بسبب توجههم الجنسي.⁶⁷ وتلجأ الكثير من النساء العابرات جنسياً إلى تجارة الجنس بسبب استبعادهن من أشكال الوظائف الأخرى، وتميل المثليات أو المثليون أو مزدوجو التوجه الجنسي إلى إخفاء توجههم الجنسي خوفاً من عدم توظيفهم أو من فقدان وظائفهم أو عدم ترفيعهم.

Kosovo Constitution (2008): <https://web.archive.org/web/20080526222929/http://www.kushtetutakosoves.info/?cid=2%2C250> 56

Fauchier, Agathe. "Kosovo: What Does the Future Hold for LGBT People?" Forced Migration Review, no. 42, Refugee Studies Centre, University of Oxford, 2013, pp. 36–39. 57 <https://ora.ox.ac.uk/objects/uuid:b1dd37ff-cc13-4fb5-8a5d-deb4151e19ec>

Ibid. 58

"LGBTQ+ Syria: Experiences, Challenges, and Priorities for the Aid Sector" Center for Operational Analysis and Research (COAR) (2021): <https://coar-global.org/2021/06/22/lgbtq-syria-experiences-challenges-and-priorities-for-the-aid-sector/>

"What is the Centre for Equality and Liberty?" CEL website: <https://cel-ks.org/en/about-us/> 60

The Centre for Social Group Development (CSGD) website: <https://csgd-ks.org/> 61

QESH website is down for maintenance at the time of writing. 62

"Finland Helps Kosovo Fight Against Homophobia and Transphobia". National Institute for Health and Welfare (2014): <https://www.refworld.org/docid/563c57544.html> 63

"Kosovo: Country Reports on Human Rights Practices for 2014" United States (US) Department of State (2015): <https://www.refworld.org/docid/563c57544.html> 64

Volkan Yılmaz, "Lgbt Meselesinde Siyasi Tehditler Ve Olanaklar". Bianet (2012): <http://bianet.org/biamag/diger/139812-lgbt-meselesinde-siyasi-tehditler-ve-olanaklar> 65

LGBTI Equal Rights Association for Western Balkans and Turkey - Turkey Profile: <https://www.lgbti-era.org/content/turkey> 66

"Not an Illness nor a Crime": Lesbian, Gay, Bisexual and Transgender People Demand Equality". Amnesty International London (2011): <https://www.amnesty.org/en/documents/eur44/001/2011/en/>

تشمل منظمات مجتمع الميم الرئيسية في تركيا جمعية كاوس للبحوث الثقافية والتضامن مع المثليين والمثليات (KAOS GL)⁶⁸، والتي تأسست في عام 1994 في أنقرة، وكانت أول منظمة ميم تُسجل رسمياً في عام 2005 بعد معارك قانونية مع ولاية أنقرة. وتشمل جهودها الرئيسية مناصرة حقوق مجتمع الميم ورصدها، وتشمل كذلك حقوق اللاجئين، وإدارة مجلة الجمعية (Kaos GL Magazine)، ومركزاً ثقافياً. ومن المنظمات الرئيسية الأخرى جمعية لامبدا إسطنبول للتضامن مع مجتمع الميم (Lambdaistanbul LGBTI Solidarity Association)، والتي بدأت في عام 1993 بوصفها مساحة ثقافية لمجتمع الميم وسُجِلت رسمياً في عام 2006. وتتم إدارة جمعية لامبدا إسطنبول من قبل متطوعين فقط، ويتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق مجتمع خالٍ من كافة أشكال التمييز، والجمعية عضو في تحالف الحقوق الجنسية والجسدية في المجتمعات الإسلامية (CSBR) والرابطة الدولية للمثليين والمثليات (ILGA). وهناك منظمة المثليين والمثليات الجامعية (LEGATO)⁷⁰ التي تأسست في عام 1996 وهي أكبر منظمة مجتمع ميم في تركيا، وتهدف إلى جمع طلاب الجامعات من مجتمع الميم وتنظيم مؤتمرات وفعاليات دورية.

لقد كان المجتمع الدولي على صلة بقضايا مجتمع الميم في تركيا أكثر من أي بلد آخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك نتيجة للسهولة النسبية للعمل في بلد ليست المثلية الجنسية فيه جريمة ومنظمات المجتمع المدني تستطيع الوجود علناً فيه، وإن كان ذلك مع بعض العداء الاجتماعي. كما أتاح تاريخ ترشح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي مساحة أكبر لظهور مجتمع الميم في المجال العام، ولكن لم يتم إحراز تقدم يذكر في السعي للحصول على حماية أكبر لمجتمع الميم ضد التمييز وخطاب الكراهية.⁷¹

The Kaos Gay and Lesbian Cultural Research and Solidarity Association (KAOS GL) website: <https://kaosgldernegi.org/en/> 68

Lambdaistanbul LGBTI Solidarity Association website: <http://www.lambdaistanbul.org/s/lambdaistanbul-lgbti-solidarity-association/> 69

The Lesbian and Gay Inter-University Organization (LEGATO) web page: <https://web.archive.org/web/20070224223947/http://www.unilegato.org/> 70

Zülfükar Çetin, "The Dynamics of the Queer Movement in Turkey before and during the Conservative AKP Government". German Institute for International and Security Affairs 71 (2016): https://www.swp-berlin.org/publications/products/arbeitspapiere/WP_RG_Europe_2016_01.pdf

The Wartime and Post-Conflict Syria project (WPCS) is funded by the European Union and implemented through a partnership between the European University Institute (Middle East Directions Programme) and the Center for Operational Analysis and Research (COAR). WPCS will provide operational and strategic analysis to policymakers and programmers concerning prospects, challenges, trends, and policy options with respect to a mid-conflict and post-conflict Syria. WPCS also aims to stimulate new approaches and policy responses to the Syrian conflict through a regular dialogue between researchers, policymakers and donors, and implementers, as well as to build a new network of Syrian researchers who will contribute to research informing international policy and practice related to their country.

The content compiled and presented by COAR is by no means exhaustive and does not reflect COAR's formal position, political or otherwise, on the aforementioned topics. The information, assessments, and analysis provided by COAR are only to inform humanitarian and development programs and policy. This publication was produced with the financial support of the [European Union](#). Its contents are the sole responsibility of COAR Global LTD and do not necessarily reflect the views of the European Union. For more information see the [European Union Delegation to Syria webpage](#).

© 2022 COAR Global LTD. All rights reserved.

Licensed to the European Union under conditions.

Contact:

publications@coar-global.org

مشروع زمن الحرب وما بعد الصراع في سورية (WPCS): مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي ومنفذ بالشراكة بين معهد الجامعة الأوروبية (برنامج مسارات الشرق الأوسط) ومركز التحليلات العملية والأبحاث (COAR). يقدم المشروع تحليلات استراتيجية وعملية لصنع السياسات ومنفذي البرامج حول الاتفاق والتحديات والتوجهات وخيارات نظم السياسات في سورية أثناء النزاع وبعده. كما يهدف المشروع إلى تنشيط مقاربات واستجابات سياسية جديدة للصراع السوري من خلال حوار دائم بين الباحثين وصناع السياسات والممارسين والمنفذين، كما يهدف إلى بناء شبكة جديدة من الباحثين السوريين الذين سوف يساهمون في إنشاء أبحاث تهدف لإرشاد السياسات والممارسات الدولية التي تتعلق ببلدهم.

إن المحتوى الذي يُعدّه ويقدمه مركز كور (COAR) لا يُعدّ شاملاً بأي حال من الأحوال، ولا يعكس الموقف الرسمي السياسي أو غير السياسي لمركز (COAR) تجاه المواضيع المذكورة أعلاه، كما أن المعلومات والتقييمات والتحليلات التي يقدمها المركز ليست أكثر من مرشدة للبرامج والسياسات الإنسانية والتنمية. تم إنتاج هذه النشرة بدعم مادي من الاتحاد الأوروبي. ومحتواها هو المسؤولية الحصرية لمركز التحليلات العملية والأبحاث COAR Global LTD، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي. لمزيد من المعلومات انظر إلى صفحة بعثة الاتحاد الأوروبي على الإنترنت.

© 2022 COAR Global LTD. جميع الحقوق محفوظة.

مرخص ترخيصاً مشروطاً للاتحاد الأوروبي.

للتواصل:

publications@coar-global.org

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

